



# المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

### الدورة الثانية

جنيف، من ٢٨ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤

حماية حقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي  
وآخر التعديلات التي أُدخلت على التشريعات  
في إطار مكافحة التزوير والقرصنة

من إعداد السيدة إ. مويسيفا، قاضية

لدى محكمة التحكيم العليا في الاتحاد الروسي، موسكو<sup>(\*)</sup>

في السنوات القليلة الماضية، أصبحت مسألة حماية الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي من المواضيع التي تستأثر باهتمام كبير. ولا يمكن عزو ذلك فقط إلى التأثير الدولي الناجم عن أن روسيا أصبحت أحد "رواد" العالم فيما يخص إنتاج السلع المزوّرة وبيعها، وإنما يعزى أيضاً إلى الاعتراف بأهمية الملكية الفكرية في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأوساط المعنية بحماية الملكية الفكرية في روسيا تسعى بهمة لم يسبق لها مثيل إلى تغيير الوضع القائم. وقد أنشئت، بقيادة رئيس حكومة الاتحاد الروسي، لجنة حكومية خاصة تعمل حالياً على مواجهة التحديات التي تتركب في مجال الملكية الفكرية. وهناك اهتمام كبير بوجود تحسين التشريعات القائمة، مما سيزيد، في رأينا، من فعالية الحماية المخصصة لموضوعات الملكية الفكرية ويمكن في آخر المطاف من خفض حجم السلع المزوّرة في عدد من قطاعات السوق.

(\*) إن الآراء المُعرب عنها في هذه الدراسة صادرة عن المؤلفة وحدها وليست بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

وينبغي إيلاء انتباه خاص للتقدم الواضح الذي تم إحرازه ولفعالية العمل الذي تضطلع به المحاكم والهيئات المعنية بإنفاذ القوانين في سبيل حماية أصحاب الحقوق من التعدي على حقوقهم.

وقد تم، في الآونة الأخيرة، تحديث قوانين الملكية الفكرية. فقد أُدخلت تعديلات أو تحسينات كبيرة على الوسائل الإدارية للحماية، بما في ذلك تلك التي يوفرها قانون الجمارك وقانون الاتحاد الروسي الخاص بالتعديلات الإدارية. وقد أدى اعتماد النصين الجديدين للقانون الروسي الخاص بالعلامات التجارية وعلامات الخدمة وتسميات المنشأ والقانون الخاص بالبراءات إلى زيادة الوسائل القانونية للانتصاف المدني وتعديل إجراءات الطعن في القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية المعنية بالملكية الفكرية على مستوى الاتحاد بخصوص التسجيلات المرفوضة أو غير المشروعة للعلامات التجارية أو البراءات. وقد أُدخلت أيضاً تغييرات كبيرة على التشريع الجنائي فيما يخص قائمة التعديلات التي تستلزم فرض عقوبة والغرامات المفروضة نتيجة التعدي على حق المؤلف. ويتضمن القانونان المنقحان قواعد إجرائية مُستكملة تنظم عملية البت في الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم ذات الاختصاص العام ومحاكم التحكيم (قانونا الاتحاد الروسي للإجراءات المدنية ولإجراءات التحكيم).

ويتبين من تحليل أحكام المحاكم ذات الاختصاص العام ومحاكم التحكيم الدور المتزايد الذي تؤديه التدابير القانونية للانتصاف المدني في حماية الموضوعات المشمولة بحقوق استثنائية ويتضح اعتراف أصحاب الحقوق أنفسهم بضرورة اتباع طريقة أكثر عزمًا واجتهادًا في مكافحة التزوير والقرصنة.

#### ١ - دور السلطات الجمركية في منع الاتجار الدولي بالسلع المزورة

في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ وطبقاً للقانون الاتحادي المؤرخ ٢٨ مايو/أيار ٢٠٠٣، أصبح القانون الجمركي المنقح للاتحاد الروسي سارياً، ويتناول في جانب كبير منه دور السلطات الجمركية في منع ظاهرة الاتجار الدولي بالسلع المزورة. وتدخل حماية الملكية الفكرية، حسب ما ورد في المادة ٤٠٣ من ذلك القانون، ضمن الوظائف المنوطة بالسلطات الجمركية، شأنها شأن الحد من الاتجار بموضوعات الملكية الفكرية عبر الحدود بطرق غير مشروعة.

ويتولى الفصل ٣٨ من القانون المذكور، المعنون "التدابير التي يجب أن تتخذها السلطات الجمركية فيما يخص بعض السلع"، والوارد في الجزء المتعلق بالمراقبة الجمركية، تنظيم المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية.

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم المسائل الجديدة التي يتناولها ذلك القانون تمكين السلطات الجمركية من وقف الإفراج عن السلع متى ظهرت شكوك بأنها مزورة. وينبغي، حسب ما ورد في القانون المذكور، الإفراج عن السلع في غضون أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام عمل بعد اعتماد البيان الجمركي واستلام الوثائق والمعلومات الأساسية الأخرى (المادة ١٥٢). بيد أن القانون المذكور ينص على إمكانية تمديد تلك الفترة في حال تأخر تفتيش السلع بسبب عدم عرضها مصنفة حسب أنواعها أو تسمياتها أو عندما لا ترد المعلومات المتعلقة بالتغليف والتأثير في الوثائق التجارية أو وثائق النقل الخاصة بالسلع. وفي هذه الحالة، يقضي القانون بتمديد الفترة المخصصة لتفتيش السلع إلى ما يتطلبه الشخص المخول من وقت لفرز السلع وتصنيفها (المادة ٣٥٩).

وفي حال تبين أن السلع التي تحتوي على موضوعات مشمولة بالملكية الفكرية ومحمية من قبل السلطات الجمركية سلع مزورة، فإنه يمكن وقف الإفراج عن تلك السلع (المادة ١٤٩ (٣)).

وكانت للسلطات الجمركية، طبقاً للقانون الذي كان سارياً من قبل، مهلة لا تتجاوز عشرة أيام للتحقق من صحة البيان الجمركي. وعندما كان يتبين خلال تلك المهلة وجود انتفاع غير مشروع

بموضوع من موضوعات الملكية الفكرية، كان على السلطات الجمركية إبلاغ مكتب المدعي العام وهيئات التحقيق الأولي. وعندما لم تكن أي معلومات ترد عن القرارات المتخذة من قبل ذلك المكتب وتلك الهيئات، وذلك ما كان يحدث فعلاً، لم يكن أمام السلطات الجمركية سوى الإفراج عن السلع المعنية.

وقد أسهم في تيسير التعديل القانوني المذكور آنفاً دخول قانون الاتحاد الروسي الخاص بالتعديلات الإدارية حيّز النفاذ في الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٢، الذي حدّد المسؤولية الناجمة عن الانتفاع غير المشروع بالعلامات التجارية والتعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة (المادة ١٤-١٠ والمادة ٧-١٢(١)). وقد مُنحت السلطات الجمركية، بموجب أحكام ذلك القانون، الحق في إعداد تقارير عن الحالات التي تشمل تعديلات إدارية فيما يخص الأفعال المذكورة.

وتحدّد المادة ٣٩٣ من القانون الجمركي الجديد المبدأ الأساسي الذي تستند إليه السلطات الجمركية لاتخاذ تدابير لوقف الإفراج عن السلع متى ظهرت شكوك بأنها مزوّرة. ويتم وقف الإفراج بناء على طلب صاحب الحق، أي الشخص الذي يملك الحقوق الاستثنائية في موضوعات الملكية الفكرية، وفقاً للتشريع الخاص بالملكية الفكرية. ولا تشمل الصلاحيات التي خولها المشرع للسلطات الجمركية، عملاً بأحكام قانون الاتحاد الروسي الخاص بالتعديلات الإدارية، سوى موضوعات حق المؤلف والحقوق المجاورة والعلامات التجارية وعلامات الخدمة وتسميات المنشأ. أما التدابير الواجب اعتمادها لحماية الحقوق المرتبطة بالبراءات، فإنها لا تدخل ضمن اختصاص السلطات الجمركية الروسية.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير التي تتخذها السلطات الجمركية لوقف الإفراج عن السلع لا تمنع صاحب الحق، حسب ما ينص عليه تشريع الاتحاد الروسي، من اللجوء إلى أي تدابير أخرى من أجل حماية حقوقه.

وترد الآلية الخاصة بمشاركة السلطات الجمركية في حماية حقوق الملكية الفكرية، بشكل أبرز، في النظام الأساسي الخاص بهذا الشأن، الذي أقرّه المرسوم رقم ١١٩٩ الصادر عن اللجنة الحكومية لجمارك الاتحاد الروسي والمؤرخ ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ (المُسجّل لدى وزارة العدل الروسية في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ تحت رقم ٥٣٤١). ولا يراعي ذلك النظام التشريع الساري في الاتحاد الروسي فحسب، بل كذلك الاتفاقات الدولية التي أبرمها الاتحاد الروسي وسائر الالتزامات التي قطعها، فضلاً عن العرف الدولي.

ويجوز لصاحب الحق (أو من يمثّله)، عندما يتوافر له ما يبرّر افتراض تعرّض حقوقه المرتبطة بأحد موضوعات الملكية الفكرية الأنفة الذكر للتعدي لدى عبور السلع الحدود الجمركية أو أثناء القيام بأعمال إزاء السلع الموضوعية تحت الرقابة الجمركية (نقل السلع من الحدود إلى مركز الجمارك لتفتيشها أو تخزينها أو تغليفها أو إعادة تغليفها أو غير ذلك)، أن يقمّ طلباً إلى السلطة التنفيذية المخولة للنظر في المسائل الجمركية على مستوى الاتحاد يلتصق فيه اتخاذ تدابير لوقف الإفراج عن تلك السلع.

ويجب أن يتضمن الطلب المذكور معلومات عن صاحب الحق (أو من يمثّله) وموضوع الملكية الفكرية المعني والفترة التي يلزم خلالها، في رأي صاحب الطلب، الاستفادة من مساعدة السلطات الجمركية لوقف الإفراج عن السلع.

وعلى صاحب الحق تقديم معلومات عن السلع التي تبذو، في رأيه، مزوّرة. ويجب أن يرد ضمن تلك المعلومات ما يكفي من التفاصيل لتمكين السلطات الجمركية من الكشف عن تلك السلع.

وصاحب الحق مُلزم بتقديم ما يجب من أدلة لإثبات أن نقل السلع عبر الحدود الجمركية يتم بطريقة تتعدى على حقوقه المرتبطة بأحد موضوعات الملكية الفكرية. وإرفاق الطلب بأي معلومات غير موثوقة يشكل مبرراً لرفض اتخاذ تدابير الحماية اللازمة.

وعلاوة على ذلك، ينص القانون الجديد على أن صاحب الحق يكون مسؤولاً، طبقاً للإجراءات التي حددها تشريع الاتحاد الروسي (بموجب قرار أصدرته المحكمة) ومتى لا يتسنى إثبات أن السلع التي أوقفت السلطات الجمركية الإفراج عنها سلع مزورة، عن الأضرار المادية التي تلحق جراء ذلك بصاحب البيان الجمركي أو مالك السلع أو متلقيها أو مستوردها أو صاحب العقد أو أي شخص مخول آخر.

وتُدوّن جميع موضوعات الملكية الفكرية، التي تقرّر اتخاذ تدابير بشأنها، في السجل الجمركي الخاص بموضوعات الملكية الفكرية (المُشار إليه من هنا فصاعداً بمصطلح "السجل"). ولا تتطلب تلك العملية دفع أي رسوم معيّنة. وتعمل اللجنة الحكومية لجمارك الاتحاد الروسي، بشكل مستقل، على تحديد الإجراءات الخاصة بعملية التدوين ونشر قائمة بموضوعات الملكية الفكرية المُدوّنة في نشراتها الرسمية.

وتقتضي إحدى القواعد الجديدة عدم تدوين الملكية الفكرية في السجل إلا إذا وفي صاحب الحق بالالتزام المفروض عليه لدى تقديمه الطلب، أي تعويض الأضرار المادية بالوسائل المنصوص عليها في أحكام التشريع المدني للاتحاد الروسي.

وطبقاً للآلية السارية حالياً فيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية من قبل السلطات الجمركية، تتولى اللجنة الحكومية لجمارك الاتحاد الروسي (المُشار إليها من هنا فصاعداً بمصطلح "اللجنة") مهمة إدارة ذلك السجل واستكماله بشكل منتظم. وفي أواخر سنة ٢٠٠٣، كان السجل يحتوي على نحو ٤٥٠ موضوعاً من مواضيع الملكية الفكرية. ومن بين المواضيع التي تضطلع السلطات الجمركية برقابة مشددة بشأنها من أجل تفادي التعدي على حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بها، علامات تجارية مشهورة لشركات أجنبية وروسية، مثل يونيليفر (Unilever)، وبيرنو ريكار (Pernod Ricard)، وكاتربيلار (Caterpillar)، وفيليب موريس (Philip Morris)، وبريتيش أميريكان توباكو (British American Tobacco)، ودياجيو (Diagio)، ومارتيني باكارد (Martini Baccardi)، وهينيسي (Hennessy)، وفيريرو (Ferrero)، وروت-فرونت (Rot-Front)، وكرانزي أوكيتيابر ('Krasny Oktyabr')، وروشان ستاندار (Russian Standard) وغير ذلك.

وعقب تدوين موضوع الملكية الفكرية في السجل، تقوم اللجنة الحكومية لجمارك الاتحاد الروسي بإرسال المعلومات ذات الصلة به إلى مختلف الهيئات التابعة لنظام السلطات الجمركية (الإدارات الجمركية الإقليمية والمكاتب والمراكز الجمركية).

ويتألف نظام الجمارك حالياً من سبع إدارات جمركية إقليمية (بما في ذلك إدارتان فرعيتان) تتطابق مجالات نشاطاتها مع أقاليم المقاطعات الروسية، ونحو ١٣٠ مكتباً جمركياً وأكثر من ٥٠٠ مركز جمركي.

وإذا كشفت إحدى السلطات الجمركية، لدى الاضطلاع بعمليات التخليص والتفتيش، عن سلع تتطوي على أحد موضوعات الملكية الفكرية المُدوّنة في السجل وتبدو في ظاهرها سلعا مزورة، يوقف الإفراج عن تلك السلع لمدة عشرة أيام عمل بناء على قرار مكتوب يصدره رئيس تلك السلطة الجمركية أو مَنْ ينوب عنه.

وفي اليوم التالي على أقصى حد، تُبلِّغ السلطات الجمركية صاحب البيان الجمركي وصاحب الحق قرار الوقف والأسباب التي أدت إلى اتخاذه والفترة التي سيستغرقها. وإضافة إلى ذلك، تبلغ تلك السلطات صاحب البيان الجمركي اسم صاحب الحق (أو من يمثله) بالكامل وعنوانه، وتبلغ صاحب الحق اسم صاحب البيان بالكامل وعنوانه.

ويُمنح صاحب الحق عشرة أيام للانتصاف أمام السلطات المُخوّلة بموجب تشريع الاتحاد الروسي. ولكن من الممكن تمديد تلك الفترة بعشرة أيام إضافية بناء على طلب مسبّب.

وينص القانون المذكور على أن لصاحب الحق وصاحب البيان الجمركي (أو من يمثلهما)، رهناً بإذن مكتوب تصدره السلطة الجمركية، إمكانية وضع عينات ونماذج من السلع التي صدر قرار وقف بشأنها تحت رقابة تلك السلطة، وذلك بغية تحليلها أو فحصها أو تصويرها أو تثبيتها بطريقة أخرى.

وعلاوة على ذلك، للسلطات الجمركية أن تزوّد صاحب الحق، بناء على طلبه، بمعلومات إضافية قد يحتاج إليها لإثبات أن حقوقه قد تعرضت لتعدّد، إلا في الحالات التي استثنتها القوانين الاتحادية.

ويجب على السلطات الجمركية، في حال صدر تقرير عن وقوع تعدّد إداري، أن تتخذ التدابير اللازمة لسحب السلع التي تبدو مزورة. ولا يُفرج عن تلك السلع حتى تتخذ المحكمة قراراً بشأنها.

وتقيم أحكام قانون الاتحاد الروسي الخاص بالتعديت الإدارية المسؤولية الإدارية في حال التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة (المادة ٧-١٢) والانتفاع غير المشروع بالعلامات التجارية (المادة ١٤-١٠). وللسلطات الجمركية أن تعد تقارير في حال تبيّنت أن ثمة تعديت على حقوق الملكية الفكرية المذكورة.

ورُفِع أمام المحاكم، في الفترة من الأول من يولييه/تموز ٢٠٠٢ إلى أواخر سنة ٢٠٠٣، أكثر من ١٢٠ دعوى تتعلق بتعديت إدارية ناجمة عن عبور جمركي غير مشروع لسلع تحتوي على أحد موضوعات الملكية الفكرية.

## ٢ - قانون الاتحاد الروسي بشأن إجراءات التحكيم

أصبح الجزء الأكبر من قانون الاتحاد الروسي الجديد بشأن إجراءات التحكيم سارياً منذ الأول من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، وأصبح ذلك القانون سارياً في مجمله منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣.

والإتحاد الروسي طرف في العديد من الاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقيات تنظّم المسائل الإجرائية يجب الأخذ بأحكامها في التشريع الوطني. وعليه، فإن اتفاق تريبس يقتضي تعزيز الإجراءات الخاصة بإنفاذ القوانين واتخاذ تدابير طارئة لمنع التعديت، مما يمكن من التصدي على نحو فعّال لأي تعدّد على حقوق الملكية الفكرية وتدعيم وسائل الحماية. ويحدّد ذلك الاتفاق الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الإجراءات الخاصة بإنفاذ القوانين: فلا يجب أن تكون تلك الإجراءات معقدة أو باهظة التكاليف بدون داع، أو أن تؤدي إلى تمديد للمهل أو تأخير في التطبيق بدون مبرر. وينبغي أن تتاح لأطراف النزاع إمكانية الطعن في القرارات الإدارية النهائية.

وإذ تراعي المادة ٩٩ الأحكام المناسبة من قانون الاتحاد الروسي بشأن إجراءات التحكيم، فهي تنص على تطبيق تدابير الضمان الأولية اللازمة لحماية صاحب الحق بوجه خاص عندما يُكشف عن مصنّفات مزورة، بالإضافة إلى التدابير التقليدية التي يمكن للمحكمة تطبيقها في إطار الدعوى. وبالتالي يمكن لمحكمة التحكيم، بناء على طلب صادر من شخص أو مؤسسة، إقرار تدابير ضمان أولية بهدف حماية المصالح المادية لصاحب الطلب قبل أن ترفع الدعوى. ويمكن للطرف المُتعدّي،

نظراً لأن رفع الدعوى يستلزم تقديم وثائق محدّدة ودفع رسوم حكومية والقيام بإجراءات أخرى، أن ينتهز تلك الفترة لإخفاء السلع المزوّرة أو الحيلولة دون تطبيق تدابير الضمان وقرارات المحكمة في المستقبل أو الاستمرار في أنشطة التزوير. وبناء عليه، فإن من المهم جداً بالنسبة للمؤلفين وسائر أصحاب الحقوق أن تطبّق تدابير مانعة ضد الطرف المتعدي في أسرع وقت ممكن.

ويُقدّم طلب ضمان المصالح المادية إلى محكمة التحكيم التي تشمل ولايتها مكان إقامة صاحب طلب أو مكان وجود الموارد المالية أو الأصول الأخرى المشمولة بطلب الضمان، أو المكان الذي وقع فيه التعدي على حقوق صاحب الطلب.

ويجب على صاحب طلب ضمان المصالح المادية أن يمتنع عن إساءة استخدام الحق الممنوح له، وبصفة خاصة المطالبة بأشياء لا ميرر لها تؤدي إلى الحد من حقوق الطرف المدين. ولا يجوز، إضافة إلى ذلك، أن يسحب صاحب الطلب الدعوى التي رفعها أو أن ترفض تلك الدعوى بعد منح الضمان. وللحيلولة دون ذلك، تنص المادة ٩٩ من قانون إجراءات التحكيم على التدابير التالية:

١ - على صاحب طلب ضمان المصالح المادية أن يقدم إلى محكمة التحكيم وثيقة تثبت أنه دفع مبلغاً يساوي قيمة الضمان الذي يطلبه. ويجوز للمحكمة، إذا لم تقدّم تلك الوثيقة، أن تدعو صاحب الطلب إلى سداد ذلك المبلغ وأن تعلق النظر في الطلب حتى يدفع المبلغ المذكور.

٢ - وتحدّد محكمة التحكيم، لدى إصدار قرار بضمان المصالح المادية، فترة لا تتجاوز ١٥ يوماً اعتباراً من تاريخ إصدار قرارها يتعين أثناءها على صاحب الطلب أن يرفع دعوى بناء على الأسباب ذاتها التي استندت إليها المحكمة في اتخاذ التدابير تلبية لطلب الضمان. وإذا لم يرفع صاحب الطلب دعوى خلال تلك الفترة، تلغي المحكمة الضمان.

ويجب على صاحب الطلب أن يرفع الدعوى أمام محكمة التحكيم ذاتها التي أصدرت قرار ضمان مصالحه المادية، أو أمام محكمة أخرى، على أن تبلغ بذلك المحكمة التي أصدرت القرار المذكور.

وفي حال رفع صاحب الطلب دعوى بناء على الأسباب ذاتها التي دفعت المحكمة إلى إقرار تدابير لضمان مصالحه المادية، فإن تلك التدابير تصبح جزءاً من الدعوى.

٣ - ويحق للأشخاص أو المؤسسات، ممن لحقت بهم أضرار جراء تنفيذ التدابير الخاصة بضمان المصالح المادية قبل أن ترفع الدعوى، أن يطالبوا صاحب الطلب بتعويض إذا لم يتم، خلال الفترة المحدّدة بموجب قرار المحكمة، برفع دعوى بناء على الأسباب ذاتها التي يقوم عليها طلب الضمان أو إذا رفضت محكمة التحكيم الدعوى بموجب حكم اكتسب قوة الشيء المقضي به.

وينبغي، على المدى الطويل، إدراج الأحكام المذكورة في قانون الإجراءات، الذي لا يزال يفتقد لأحكام من هذا القبيل.

ويمكن لمحكمة التحكيم، طبقاً للمادة ٧٢ من قانون إجراءات التحكيم ووفق القواعد المحدّدة لإقرار تدابير الضمان الأولية، أن تتخذ أيضاً تدابير لإقامة الدليل. ويجب على من يقدّم طلباً للاستفادة من تلك التدابير تحديد الدليل الذي ينبغي إقامته والوقائع التي يتعيّن إثباتها عن طريق ذلك الدليل والدوافع التي يقوم عليها الطلب المذكور. وتلك الشروط ليست سوى شروط عامة. وفيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، يجب تقديم وثائق تثبت ملكية الحقوق المرتبطة بموضوع الملكية الفكرية المعني.

ولا ينص قانون إجراءات التحكيم، بطريقة مباشرة، على تدابير إقامة الدليل التي يمكن للمحكمة إقرارها. ومن بين تدابير الضمان التي حدّتها المادة ٩١ من ذلك القانون، حجز الأملاك

وحظر بعض الأعمال المعيّنة المرتبطة بموضوع النزاع. غير أن قائمة تدابير الضمان الواردة في القانون ليست كاملة شاملة. ولذا يمكن لمحكمة التحكيم أن تقرّ تدابير ضمان أخرى (المادة ٩١) من قانون إجراءات التحكيم).

وفيما يلي ثلاث فئات من تدابير الضمان التي يمكن لصاحب الحق أن يطلبها في حال تبين أن أحدًا ينتفع ببرامجه الحاسوبية مثلاً دون ترخيص:

(١) البحث في ذاكرة الحواسيب (محتويات القرص الصلب) لأغراض الكشف عن برامج مشمولة بحق المؤلف الذي يملكه صاحب الطلب، وطباعة نوافذ الحوار الخاصة بتلك البرامج؛

(٢) إتلاف الوثائق التي تثبت حق الانتفاع بالبرامج المشمولة بحق المؤلف الذي يملكه صاحب الطلب؛

(٣) مصادرة الأقراص المدمجة التي تحتوي على نُسخ غير مرخصة من تلك البرامج أُنجزت دون إذن صاحب الحق.

ولا بد من التأكيد على وجوب أن يتم البحث في الحواسيب مع مراعاة الشروط التشريعية العامة التي تنطبق على عملية البحث. فتلك العملية تستلزم، على وجه الخصوص، حضور شهود (المادة ٣٩ من القانون الاتحادي لأساليب التنفيذ). وينبغي أيضاً أن تتم عملية البحث بحضور ممثل عن صاحب الحق الذي قدّم الطلب ومشاركة خبير في برامج الحاسوب.

ويجب أن تتضمن الوثائق المتعلقة بالبحث في الحواسيب أكبر عدد ممكن من التفاصيل. وبناء عليه، لا يجب الاكتفاء في محضر البحث بعبارات عامة لتعريف الحاسوب الذي تم تحميل البرامج المعنية عليه. فلا بد من تحديد المواصفات والأرقام المرجعية الخاصة بكل جهاز من أجهزته. ويجب أيضاً، بطبيعة الحال، تحديد أسماء جميع البرامج المُحمّلة على الحاسوب ووضع قائمة بمساعدة الخبير، تشمل وثائق تتضمن معلومات عن موضوعات الملكية الفكرية الموجودة في ذاكرة الحاسوب. ويجب أن تُرفق بمحضر البحث الوثائق المطبوعة وتقرير الخبير المشارك.

ويؤدي عدم الالتزام بتلك التوصيات إلى رفض طلب صاحب الحق الانتصاف من الطرف المتعدي بسبب عدم تقديم الوثائق المطلوبة، على نحو ما قرّرت محكمة التحكيم لمدينة موسكو بخصوص الدعوى التي رفعتها شركة ميكروسوفت (Microsoft) ضد مصرف إنتربرايز ديفلوبمينت بانك (AB Enterprise Development Bank) والتي طالبت فيها بمبلغ قيمته ٩٠٠ ٨٣٤ روبل تعويضاً عن الخسائر المُكبّدة جراء التعدي على حق المؤلف المرتبط ببرامجها الحاسوبية، وبغرامة تقطع من دخل ذلك المصرف ومصادرة البرامج المُزوّرة وإتلافها.

### ٣ - نظر المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في محاكم التحكيم

يُعطي تشريع الاتحاد الروسي، على غرار تشريعات بلدان كثيرة، الأولوية في تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية للأساليب المدنية نظراً إلى أنها تقوم بين الأشخاص.

ويحدّد ذلك التشريع آليات مختلفة لحماية أصحاب الحقوق. والوسيلة الرئيسية لضمان الحماية هي الوسيلة القضائية التي تمكن من الانتصاف عن طريق رفع دعوى أمام محكمة ذات اختصاص عام (إذا كان صاحب الحق أو الطرف المتعدي شخصاً طبيعياً) أو أمام محكمة تحكيم مختصة في المنازعات الاقتصادية وغير ذلك من المنازعات المرتبطة بأنشطة الشركات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وفي سنة ٢٠٠٣، نظرت محاكم التحكيم في الاتحاد الروسي ٤٦٦ نزاعاً يتعلق بالملكية الفكرية (في إطار دعاوى مدنية) وما يزيد على ١٧٠ منها تعديت إدارية على حقوق مرتبطة بعلامات تجارية أو علامات خدمة أو تسميات منشأ.

ويتبين من تحليل البيانات الإحصائية أن عدد المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية ارتفع سنوياً بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥٪ تقريباً منذ سنة ١٩٩٨، وبنسبة ٢٤٪ في سنة ٢٠٠٣. ويتعلق ثلثا المنازعات بحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وكذلك الحقوق المتصلة بالعلامات التجارية. وقد كانت محكمة التحكيم لمدينة موسكو تنظر سابقاً معظم تلك المنازعات، على أن تلك المهمة أصبحت اليوم تتقاسمها ٥٣ (من أصل ٨٢) محكمة تحكيم في المناطق الخاضعة لحكم الاتحاد. بيد أن تلك المنازعات لا تزال نادرة في العديد من تلك المحاكم.

وإذا صُنفت المنازعات التي تنظرها محاكم التحكيم حسب نوع الدعوى، فإنه يُلاحظ ارتفاع في عدد الدعاوى المرفوعة على أساس الطلبات الموجهة إلى السلطات الجمركية والهيئات التابعة لوزارة الداخلية بغية فرض غرامات تتراوح قيمتها بين ١٥ و ٤٠٠ مرة قيمة الراتب الأدنى عقاباً على المسؤولية الإدارية الناجمة عن التعدي على حق المؤلف والحقوق المرتبطة بالعلامات التجارية، وكذلك الدعاوى المرفوعة من قبل أصحاب الحقوق الاستثنائية لالتماس مبالغ تتراوح قيمتها بين ١٠ و ٥٠٠ مرة قيمة الراتب الأدنى تعويضاً عن الأضرار المُتكبَّدة أو الكسب الفائت.

ويتبين من الممارسة المُتَّبعة في محاكم التحكيم، بشكل عام، أن تلك المحاكم تكفل الحماية اللازمة للحقوق عن طريق تطبيق تدابير قانونية إدارية أو مدنية، على النحو المُبين في تشريع الاتحاد الروسي.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن القانون الجديد الخاص بالتعديت الإدارية، الذي دخل حيز النفاذ في الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٢ أسهم في تغيير الوضع الذي كان سائداً في عهد القانون السابق، حيث كانت المادة ١٥٠-٤ هي المادة الوحيدة التي تنص على فرض غرامة بقيمة تضاهي ٥٠ مرة قيمة الراتب الأدنى عقاباً على التعدي على حق المؤلف، مما كان يحد كثيراً من إمكانيات حماية حقوق الملكية الفكرية إدارياً وقانونياً. ويتضمن القانون الجديد عشر مواد تتعلق بالمسؤولية الإدارية الناجمة عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة والحقوق المرتبطة بالبراءات والحقوق المتصلة بالعلامات التجارية والدارية العملية والدعاية والإعلان وغير ذلك. وحدد القانون صلاحيات الهيئات المسؤولة عن حماية الحقوق الاستثنائية المذكورة.

(١) وقد أُشير من قبل إلى أن وجود سجل خاص بالملكية الفكرية لا يمكن السلطات الجمركية من وقف الإفراج عن السلع المشكوك بأنها مُرورة فحسب، وإنما يسمح أيضاً بإعداد محاضر بشأن التعديت على حق المؤلف والحقوق المجاورة (المادة ٧-١٢) (١) من القانون الخاص بالتعديت الإدارية) والانتفاع غير المشروع بعلامات الغير أو تسميات المنشأ أو تسميات مشابهة تمنح لسلع من النوع ذاته (المادة ١٤-١٠ من القانون الخاص بالتعديت الإدارية).

وفي هذا السياق، رفع مكتب الجمارك التابع لإقليم كالينينغراد أمام محكمة التحكيم الإقليمية دعوى ضد شركة "يورينات-بي تي دي" المحدودة (Yurinat-BTD) (المُشار إليها من هنا فصاعداً بالشركة) بناء على المادة ١٤-١٠ من قانون الاتحاد الروسي الخاص بالتعديت الإدارية.

ويتضح من وثائق الدعوى وعقود البيع والشراء المُبرمة مع الشركة الليتوانية "تاجوجي روتا" (Najoji Ruta)، أن الشركة قامت في مارس/آذار ٢٠٠٣، حسب البيان الجمركي الخاص بالشحن،



باستيراد ٣٠٠ كيلوغرام من الحلويات إلى إقليم الاتحاد الروسي، بما في ذلك حلويات الشكولاته المحشية "شاروداكا" (Charodeika).

وموضوع الملكية الفكرية- العلامة التجارية الشفهية التي تحمل اسم "شاروداكا" (الشهادة رقم ١٢٥٧٩٠ الصادرة عن لجنة الاتحاد الروسي للبراءات والعلامات التجارية) ملك للشركة المساهمة المغلقة روت-فرونت (Rot-Front).

وكانت الشركة قد استوردت إلى إقليم الاتحاد الروسي حلويات الشكولاته المحشية "شاروداكا"، ولم تقدّم، خلال عملية التخليص الجمركي، أي ترخيص يثبت أن لها الحق في الانتفاع بالعلامة المتنازع بشأنها. فحرر مكتب الجمارك التابع لإقليم كالينينغراد محضراً عن ذلك التعدي الإداري وحجز على السلع المذكورة.

وتحدّد المادة ١٤-١٠ من القانون الخاص بالتعدييات الإدارية المسؤولية الإدارية الناجمة عن الانتفاع غير المشروع بالعلامات التجارية. والانتفاع غير المشروع بالعلامات التجارية هو استيراد سلع مميزة بعلامة تجارية مسجلة إلى إقليم الاتحاد الروسي.

وبالنظر إلى المعلومات المقدّمة إليها، أصابت المحكمة إذ خلصت إلى أن هناك تعدياً في الأعمال التي تضطلع بها الشركة، على نحو ما نصت عليه المادة ١٤-١٠ من القانون الخاص بالتعدييات الإدارية. وكان قرار المحكمة الابتدائية فرض غرامة على الشركة قيمتها ٣٠٠٠٠٠ روبل.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتبرت محكمة الاستئناف أن قرار المحكمة الابتدائية بفرض غرامة دون مصادرة السلع المستوردة مخالفاً للقانون، إذ أن المادة ١٤-١٠ من القانون الخاص بالتعدييات الإدارية تقضي، كعقاب للأشخاص الاعتباريين الذين ثبتت مسؤوليتهم عن التعدييات المذكورة، بفرض غرامة تتراوح قيمتها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مرة قيمة الراتب الأدنى ومصادرة السلع التي ترد فيها النسخة غير المشروعة للعلامة التجارية.

وتضمن مصادرة السلع، في هذه الحالة تحديداً، عدم دخول سلع تحمل علامات الغير إلى إقليم الاتحاد الروسي.

وأقرت محكمة التحكيم أيضاً المسؤولية الإدارية الناجمة عن أعمال مماثلة ارتكبتها مقاول حاول أن يستورد من بلد مجاور إلى إقليم الاتحاد الروسي حلويات تحمل علامة تجارية "غوزيني لابيكي" (Gusinye lapki)، يملكها الغير.

وإضافة إلى أشكال التعدي المذكورة آنفاً، يقيم القانون الخاص بالتعدييات الإدارية أيضاً المسؤولية على أساس نشر معلومات سرية على يد أشخاص لهم إمكانية الاطلاع عليها في إطار عملهم أو وظيفتهم (المادة ١٣-١٤ من القانون المذكور) أو التعدي على التشريع الخاص بالدعاية والإعلان (المادة ١٤-٣ من القانون المذكور). وفي هذا الصدد، يتضح من الممارسة المتبعة أن التعدي على التشريع الخاص بالدعاية والإعلان غالباً ما يكون مرتبطاً بالانتفاع غير المشروع بعلامات الغير. والهيئة المعنية بمكافحة الاحتكار هي السلطة المخولة لتحديد العقوبات الواجب فرضها على هذا النوع من التعدي. وتكون الأوامر الصادرة عن تلك الهيئة كافية عادة لإزالة التعدي. ويمكن، علاوة على ذلك، الطعن أمام محكمة التحكيم في أمر تصدره الهيئة المعنية بمكافحة الاحتكار، وبناء على طلب من صاحب حق لم توفر له الحماية الكافية.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن الدعوى المرفوعة من قبل مؤسسة "فولكسفاكن أكشيونغيسيلشافت" (Volkswagen Aktiengesellschaft) من أجل إبطال القرار الصادر عن إدارة

شيلياينسك الإقليمية التابعة لوزارة حكومة الاتحاد الروسي المعنية بسياسات مكافحة الاحتكار وسُبل دعم الشركات ربما تشكل سابقة قضائية.

فقد اعتبر صاحب الدعوى أن الانتفاع بالعلامة التجارية التي تملكها مؤسسة فولكسفاكن، وهي "VOLKSWAGEN" والرمز المختصر "VW" في الدعاية المطبوعة والخارجية للشركة المحدودة المسؤولية "أسبيكت موتورز" (Aspect-Motors) يشكل دعاية غير مشروعة وتعدياً على الحقوق الاستثنائية التي تملكها المؤسسة فيما يخص الانتفاع بالعلامتين المعنيتين. ولم تعترف الهيئة المعنية بمكافحة الاحتكار بأن انتفاع الشركة المحدودة المسؤولية "أسبيكت موتورز" بالعلامتين المسجلتين "Volkswagen" و"VOLKSWAGEN" والرمز المختصر "VW" لتوزيع دعاية مطبوعة، وكذلك في الدعاية الخارجية، يشكل مخالفة للمادة ٥(٥) من القانون الاتحادي الخاص بالدعاية والإعلان.

وقد استجابت المحكمة، جزئياً، لمطالب مؤسسة فولكسفاكن أ. ج (Volkswagen AG) بعد أن سلّمت بعدم مشروعية انتفاع الشركة بعلامات تلك المؤسسة في مطبوعات نشرتها بغرض الدعاية، غير أنها لم تستجب للمطالب المتعلقة بالدعاية الخارجية. وفي هذا الخصوص اعتبرت المحكمة، بدون حق، أن الدعاية الخارجية التي تتضمن معلومات خاصة باسم شركة "أسبيكت موتورز" المحدودة المسؤولية ومقرّها وكذلك معلومات تتعلق بتمثيل السيارة والعلامات التجارية "Volkswagen" و"VOLKSWAGEN" و"VW" لا تهدف سوى إلى إعلام فئة غير محدّدة من الأفراد بالمقرّ الفعلي لشخص اعتباري وإثارة اهتمام المشتريين بالسلع التي تنتجها مؤسسة فولكسفاكن وليس بأنشطة الشركة. وأقرت رئاسة محكمة التحكيم العليا بأن ذلك الاستنتاج لا يستند إلى أي أساس قانوني ولا يتماشى مع المعلومات الواردة في وثائق الدعوى.

وتملك مؤسسة فولكسفاكن عدداً من العلامات التجارية أهمها: "Volkswagen" و"VOLKSWAGEN" و"VW" وعلامات أخرى مسجلة وفقاً لاتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات في سجل المكتب الدولي للويبو.

وطبقاً للمادة ٤ من قانون الاتحاد الروسي الخاص بالعلامات التجارية وعلامات الخدمة وتسميات المنشأ، يتمتع مالك العلامة التجارية بحق استثنائي في الانتفاع بالعلامة والتصرف بها.

غير أنه لا يجوز لصاحب الحق، وفقاً للمادة ٢٣ من قانون العلامات التجارية، أن يمنع الغير من الانتفاع بعلامته التجارية فيما يخص السلع التي أُدخلت إلى أسواق الاتحاد الروسي على يده أو برضاه. وقد يكون الغير فاعلاً اقتصادياً متخصصاً في توفير خدمات ذات صلة بالسلع المعنية. ويمكن الترويج لخدمات من هذا القبيل في الدعاية المعروضة داخل إقليم الاتحاد الروسي.

وبجوز، طبقاً للمادتين ٥(٥) و٦ من القانون الخاص بالدعاية، الانتفاع بموضوعات الملكية الفكرية في الدعاية، على ألا يضلل المستهلك بدعاية غير نزيهة، بما فيها تلك التي تحتوي على معلومات غير كافية.

وبالتالي، يجوز لغير مالك العلامة أن ينتفع بالعلامة لأغراض الترويج لأنشطته التجارية أو أي خدمات أو أنشطة أخرى تتصل بالسلع التي أُدخلت إلى الأسواق بطرق مشروعة، رهناً بعدم التعدي على التشريع الخاص بالدعاية.

ولا يجوز، استناداً إلى المادة ٦ من القانون الخاص بالدعاية، الاضطلاع بدعاية غير نزيهة، لأن من شأنها تضليل المستهلك بشأن السلع المروّج لها أو الخدمات المرتبطة بتلك السلع، عن طريق تقليد المشروع العام أو النص أو العبارات الترويجية أو الصور المستخدمة في الدعاية لسلع أخرى، أو

عن طريق استغلال ثقة الأشخاص الطبيعيين أو انتهاز عدم خبرتهم أو درايتهم، بما في ذلك افتقار الدعاية المعلومات الأساسية.

وقد أقدمت الشركة "أسيكت موتورز"، دون تحديد مجال نشاطها، على استخدام (نسخ) صورة السيارة والعلامات التجارية "Volkswagen" و "VOLKSWAGEN" و "VW" بالصيغة الرمادية الفاتحة ذاتها التي تستخدمها مؤسسة فولكسفاكن ووكلاؤها الرسميون في دعاياتهم. وقد يؤدي ذلك إلى تضليل المستهلك فيما يتعلق بالعلاقة بين منتج السلعة، أي مؤسسة فولكسفاكن، وشركة "أسيكت موتورز"، فقد يعتقد أن تلك الشركة هي وكيل رسمي لمؤسسة فولكسفاكن. وتم الاعتراف بأن أعمالاً من هذا النوع هي بمثابة تعدد على الحقوق الاستثنائية المرتبطة بالعلامات التجارية.

وإضافة إلى ذلك، أشارت محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي إلى أنه لا يحق لمالك العلامة التجارية منع الغير من الانتفاع بعلامته (وفي هذه الحالة العلامات "Volkswagen" و "VOLKSWAGEN" و "VW") بغرض إبلاغ الجمهور بأنه يقوم بإصلاح ما أُدخل إلى الأسواق على يد ذلك المالك أو برضاه، من سلع مشمولة بتلك العلامة ويسهر على صيانتها، إذا لم تكن العلامة المعنية موضع انتفاع بطريقة أو بوسائل قد تعطي الانطباع بأن هناك علاقات تجارية خاصة بين ذلك المنتفع ومالك العلامة (بأن الشركة تنتمي إلى شبكة الوكلاء المعتمدين لدى مالك العلامة).

ولختام هذا العرض بشأن التدابير الإدارية الواجب اتخاذها ضد من ثبتت مسؤوليته في التعدي على حقوق الغير، سأذكر بعض الإحصاءات الأخرى الصادرة عن محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي.

فقد نظرت تلك المحكمة، في سنة ٢٠٠٣، أكثر من ١٧٠ دعوى تتعلق بالمسؤولية الإدارية الناجمة عن التعدي على الحقوق المرتبطة بالعلامات التجارية، وفرضت غرامات بلغت قيمتها زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ روبل.

(٣) وقد تبين من ممارسة محكمة التحكيم أن الدعاوى المرتبطة بمجال تسجيل بعض الأنواع المحددة من موضوعات الملكية الفكرية تكتسي أهمية خاصة. وجلها استئناف أمام القضاء لقرارات صادرة عن الهيئة الحكومية المسؤولة عن تسجيل موضوعات الملكية الصناعية (Rospatent). ويمكن الطعن في القرارات المتعلقة بالتسجيل أو رفض التسجيل أو إلغاء تسجيل عن طريق إجراءات إدارية، أو لا أمام غرفة المنازعات بشأن البراءات، التي هي جزء لا يتجزأ من الهيئة التنفيذية الاتحادية المعنية بالملكية الفكرية، ثم أمام المحاكم. ولقد عدلت إجراءات الطعن التي كان يتسنى بموجبها الطعن على مستويين اثنين هما غرفة الاستئناف أولاً ثم الغرفة العليا للبراءات، وذلك عقب دخول النvisين الجديدين لقانون البراءات وقانون الاتحاد الروسي الخاص بالعلامات التجارية وعلامات الخدمة وتسميات المنشأ حيّر النفاذ. ولقد استهلّت غرفة المنازعات بشأن البراءات نشاطها في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وبمشاركة مكتب البراءات، تتولى محكمة التحكيم لمدينة موسكو (الواقع مقرّها في مقرّ المكتب المذكور) نظر هذا النوع من الدعاوى. وبالتالي، فإن هيكل محاكم التحكيم يتضمن فعلاً محكمة متخصصة (تتظر بطبيعة الحال دعاوى من نوع آخر أيضاً) طالما طالب أصحاب الحقوق بإنشائها.

ومن المنازعات التي كان المكتب طرفاً فيها الدعوى التي رفعتها شركة "يان بيكير كارلوفارسكا بيشيروفكا أ. ج." (Jan Becher Karlovarska Becherovka, A.G.) من أجل إلغاء القرار الصادر عن المكتب بالوقف المبكر للحماية التي مُنحت لصالح علامة تلك الشركة، التي يتضمن نصها المركب تسمية "JB"، لعدم الانتفاع بها مدة خمس سنوات.

وتبين، لدى النظر في تفاصيل النزاع، أن الغرفة العليا للبراءات أوقفت بشكل مبكر سريان الحماية الممنوحة للعلامة التجارية المعنية، لأن صاحب الحق لم يتمكن من إثبات الانتفاع المباشر بتلك العلامة في الإقليم الروسي. وأكدت المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف قرار الغرفة العليا للبراءات ورفضنا الاستجابة لمطالب تلك الشركة.

بيد أن رئاسة محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي أبطلت القرار الصادر عن مكتب البراءات بعد أن ثبت أن الشركة التشيكية كانت تباع منتجاتها لمؤسسة روسية بغرض بيعها في السوق الروسية. وطبقاً لشروط العقود المبرمة بين الشركتين، تشمل التزامات البائع (صاحب الحق) أيضاً وجوب توفير السلع في الإقليم الروسي، إذ أن العقود أبرمت على أساس الشروط التجارية الدولية التالية: التسليم غير خالص الرسوم (DDU)، والتسليم خالص تكاليف النقل والتأمين (CIP)، والسعر شامل التكلفة والتأمين وأجور الشحن (CIF) موسكو. ويدل ذلك على أن صاحب الحق كان يزود روسيا بالسلع التي تحمل العلامة التجارية المتنازع بشأنها وكان، في الوقت ذاته، يُدخل منتجاته إلى البلد لبيعها في السوق الروسية.

وإضافة إلى ذلك، كان العديد من صغار بائعي الجملة يبيعون سلعاً تحمل العلامة المتنازع بشأنها بعلم صاحب الحق. وكانت، في الوقت ذاته، سلع تحمل العلامة التجارية التي يتضمن نصها المركب تسمية "JB" تباع في السوق الروسية بكميات كافية، وكان صاحب الحق يستوفي جميع الشروط التي تفرضها المعايير الدولية للإبقاء على علامته مسجلة في روسيا. ولا يمكن اتهامه بعدم قيامه بالواجب أو بعدم توافر السلع التي تحمل العلامة المتنازع بشأنها أو بأن السلع المتوافرة فعلاً أُدخلت إلى السوق بدون رضاه.

ويبدو النهج المتبع في اتخاذ القرار الذي أصدرته غرفة المنازعات بشأن البراءات، وأيده الحكمان الصادران عن المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، نهجاً مفرطاً في التصاقه بالشكل ولا يجسد أهداف النظام القانوني في مجال العلامات التجارية ولا يتماشى وأحكام المادة ٢٢ من قانون العلامات التجارية.

ومن ثم، فإن إلغاء تسجيل علامة موضع انتفاع في السوق الروسية ومعروفة لدى المستهلكين وتنتم بما يكفي من الصفات الكفيلة بتمييزها عن غيرها لا يتفق والأهداف الأساسية التي يرمي إليها قانون الملكية الفكرية (وبصفة خاصة دعم الوسائل الفعالة للتمييز بين المنتجات) ويفتح المجال لتجاوزات قد تنجم عن تسجيل تسميات يملكها الغير وللمنافسة غير المشروعة، مما قد يؤدي إلى تضليل المستهلك فيما يخص تحديد صانع المنتجات والصفات التي تتميز بها تلك المنتجات.

(٤) وكما أُشير إليه من قبل، فقد تم إدخال تغييرات كبيرة على قانون الاتحاد الروسي الخاص بالعلامات التجارية وعلامات الخدمة وتسميات المنشأ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. وبعض من التعديلات أُدخل لمراعاة الممارسات المنتهجة في محاكم التحكيم لدى تطبيق الأحكام الواردة في ذلك القانون وتفسيرها. ويرد فيما يلي نص المادة ٤ من ذلك القانون، التي تحدّد مفهوم التعدي على الحق الاستثنائي، بصيغتها المعدلة التالية:

يُعتبر تعدياً على الحق الاستثنائي لمالك العلامة (الانتفاع غير الشرعي بالعلامة) الانتفاع في أسواق إقليم الاتحاد الروسي دونما إذن، بعلامة أو تسمية تشبهها إلى درجة إحداث لبس مع سلع سُجّلت علامة لتمييزها عن غيرها أو سلع من النوع ذاته، بما في ذلك وضع علامة أو تسمية تشبهها إلى درجة إحداث اللبس، على النحو التالي:

- على السلع أو المعلومات الملصقة عليها أو مغلفات السلع التي يتم إنتاجها أو عرضها للبيع أو بيعها أو عرضها في محافل أو معارض أو تسويقها بأي طريقة أخرى في إقليم

- الاتحاد الروسي، أو تخزينها أو نقلها لذلك الغرض، أو استيرادها إلى إقليم الاتحاد الروسي؛
- أثناء الاضطلاع بأعمال أو تقديم خدمات؛
  - على الوثائق المتعلقة بتسويق السلع؛
  - في عروض بيع السلع؛
  - على شبكة الإنترنت، وبوجه خاص في أسماء الحقول أو عن طريق وسائل أخرى لنشر المعلومات.

وتُعتبر السلع والمعلومات والمغلفات التي توضع فيها بطريقة غير مشروعة علامةً أو تسمية تشبهها إلى درجة إحداث اللبس مواد مُزوَّرة.

ولم تعتمد المحاكم تلقائياً فكرة تصنيف الأعمال المرتبطة بالانتفاع بعلامات الغير في أسماء الحقول ضمن التعديت على الحقوق الاستثنائية لمالكي العلامات. ففي أول الأمر، ونظراً لعدم وجود نصوص محدّدة في القانون، رفضت محكمة التحكيم الدعوى التي رفعتها شركة "إيستمان كوداك" (Eastman Kodak) ضد أحد المقاولين الروس الذي كان ينتفع بعلامة "كوداك" (Kodak) في اسم حقله. وحتى المسؤول عن إدارة أسماء الحقوق في منطقة "R4" اعتبر ذلك الانتفاع أمراً مقبولاً. ولذا اضطرت رئاسة محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي إلى تفسير الحكم الوارد في القانون (النص القديم) واعتبرت ذلك التصرف بمثابة تعدٍّ يدخل ضمن "الأشكال الأخرى لتسويق العلامة بدون إذن مالكيها". ونتيجة لذلك، أصبح النص الجديد لذلك الحكم يمنع، بشكل واضح، الانتفاع بعلامة على الإنترنت عن طريق وضعها في اسم حقل يملكه شخص ليس له حق الانتفاع بها.

ولقد تم أيضاً إدخال تعديلات كبيرة على مادة أخرى من القانون المذكور (المادة ٤٦- المسؤولية الناجمة عن الانتفاع غير المشروع بالعلامات التجارية وتسميات المنشأ).

ولم يكن النص السابق للقانون المذكور يجيز لمحاكم التحكيم إصدار قرار بإتلاف السلع التي تحمل علامة يملكها الغير. وكانت صلاحية تلك المحاكم تقتصر على إرغام الطرف المتعدي على إتلاف صورة تلك العلامة. ولكن إجراءات الحماية أصبحت تتم حالياً عن طريق تجريد السلع المزوّرة، على حساب الطرف المتعدي، من المعلومات أو المغلفات التي تحمل العلامة أو تسمية تشبهها إلى درجة إحداث اللبس، أو إتلاف السلع أو المغلفات المزوّرة على حساب الطرف المتعدي عندما يتعذر التجريد، إلا في الحالات التي يتم فيها الانتفاع بتلك السلع أو المعلومات أو المغلفات لفائدة الدولة أو تعاد إلى صاحب الحق، بناء على طلبه، لتعويضه عن الخسائر التي تكبدها أو بغرض إتلافها لاحقاً.

ويمكن رفع دعوى من ذلك القبيل في حال انتفاع غير مشروع بتسمية منشأ مُسجّلة أو تسمية تشبهها إلى درجة إحداث اللبس.

وإذا لم يكن ممكناً في السابق فرض غرامة مالية لتعويض الخسائر المُتكبّدة سوى وفق قانون الاتحاد الروسي الخاص بحق المؤلف والحقوق المجاورة، فقد أصبح يحق اليوم لمالك العلامة أو مَنْ لديه شهادة تمنحه حق الانتفاع بتسمية منشأ، طبقاً للمادة ٤٦(٤)، أن يطالب مَنْ انتفع بطريقة غير مشروعة بعلامة أو تسمية منشأ بدفع تعويض مالي تحدّده المحكمة ويتراوح قيمته بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مرة قيمة الراتب الأدنى الذي حدّده التشريع الاتحادي، بدلا من مطالبته بتعويض الخسائر المُتكبّدة.

وتبيّن إحصاءات محاكم التحكيم أن ذلك التدبير يُطبّق في أغلب الأحيان في القضايا المنطوية على تعدّد على حق المؤلف والحقوق المجاورة (بما في ذلك الحقوق المتصلة بالبرامج الحاسوبية

وقواعد البيانات). غير أننا نتوقع ارتفاعاً كبيراً في عدد مطالب التعويض ضمن الدعاوى المرفوعة جراء التعديت على الحقوق المرتبطة بالعلامات. فصاحب الحق غير مجبر في هذا النوع من المنازعات على إثبات الخسائر التي تكبدها جراء الأنشطة غير المشروعة للطرف المتعدي، الأمر الذي كان دوماً يطرح بعض المصاعب، وليس عليه سوى إثبات التعدي الفعلي. ومع ذلك، فقد تواجه المحاكم بعض المصاعب في تحديد مبلغ التعويض المالي نظراً لأن قيمة ذلك المبلغ تتراوح بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ مرة قيمة الراتب الأدنى ولأن القانون لا يحدد المعايير التي ينبغي للمحاكم تطبيقها. فقد ترك المُشرِّع تلك المسائل، كما فعل في السابق، لتقدير المحاكم.

وفي سنة ٢٠٠٣، فرضت محاكم التحكيم غرامات بقيمة ٥٤٢ مليون روبل لتعويض أصحاب الحقوق في إطار دعاوى رُفعت جراء تعديت على الحقوق المرتبطة بأحد موضوعات الملكية الفكرية، وتمكنت بذلك من تلبية مطالب ما يقارب نصف عدد الدعاوى المرفوعة.

وإذا قارنا عدد الدعاوى التي بنت فيها محاكم التحكيم (أكثر من ٩٠٠٠٠٠ في سنة ٢٠٠٣) بعدد الدعاوى المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (أقل من ١٠٠٠ دعوى)، فإن الفرق شاسع جداً بالطبع. غير أنه ينبغي التذكير بأنه لا يمكن لمحاكم التحكيم إجبار أصحاب الحقوق على حماية حقوقهم، ولكن الممارسات المتبعة في تلك المحاكم كفيلة بأن تزيد من ثقتهم بفعالية التدابير المدنية التي تطبقها المحاكم بغرض حماية الملكية الفكرية.

#### ٤ - التشريع الجنائي يؤدي دوراً خاصاً ضمن أساليب تنظيم العلاقات في مجال الملكية الفكرية.

إن المقاضاة الجنائية للأطراف التي تقترف تعديت وسيلة لا ينبغي تجنب الاستهانة بأهميتها في مكافحة التزوير فحسب، بل يجب كذلك إعادة تقييم دورها.

ويكفل القانون الجنائي الساري في الاتحاد الروسي الحماية لما يلي: حق المؤلف والحقوق المجاورة (المادة ١٤٦ من القانون المذكور)؛ والبراءات (المادة ١٤٧)؛ والعلامات التجارية وعلامات الخدمة وتسميات المنشأ (المادة ١٨٠)؛ والدراية العملية المحمية بوصفها أسراراً تجارية (المادة ١٨٣).

وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأعمال المرتبطة بالمنافسة غير المشروعة التي كانت تنطبق عليها المسؤولية الجنائية سابقاً، على النحو المبين في أحكام القانون الجنائي (المادة ١٨٢ من القانون - الدعاية الكاذبة، والمادة ٢٠٠ - خداع المستهلكين) أصبحت تصنف طبقاً للمادة ١٥٩ من ذلك القانون (الغش)، بعد إلغاء الأحكام القانونية ذات الصلة في القانون الجنائي.

ولم يكن في القانون الجنائي لسنة ١٩٦٠ الذي كان سارياً في عهد الاتحاد السوفياتي، سوى مادتين اثنتين تتناولان مسألة حماية الملكية الفكرية. وكانت المادة ١٤١ تحدد المسؤولية الناجمة عن التعدي على حقوق المؤلفين والمخترعين، والمادة ١٥٥ المسؤولية الناجمة عن الانتفاع غير المشروع بالعلامات التجارية.

ويتبين من مقارنة التشريعين السابق والراهن أن الفرق بينهما ليس مجرد توسيع لقائمة الأعمال التي تترتب عليها عقوبة جنائية في المجال المعني من العلاقات القانونية، وإنما هو في معظمه تحسينات كبيرة أدخلت على التشريع الجنائي.

ويتضح أن الحكم الوارد في المادة ١٤١ من القانون الجنائي للاتحاد السوفياتي، والذي كان يحدد المسؤولية الجنائية الناجمة عن التعدي على حقوق المؤلفين والمخترعين، يُعتبر أضيق نطاقاً بالمقارنة مع حكم المادة السارية حالياً، إذ كان يقتصر على حماية حق المؤلف، أي مكافحة الانتحال أساساً.

ولم ترد في المادة ١٥٥ من القانون الجنائي للاتحاد السوفياتي، التي كانت تحدّد المسؤولية الناجمة عن الانتفاع غير المشروع بعلامات الغير، أي إشارة إلى علامات الخدمة أو ضرورة وضع إعلانات تحذيرية.

أما في التشريع الجنائي الراهن، فإن جميع المواد المتعلقة بالملكية الفكرية تحدّد بوضوح مبدأ المسؤولية الجنائية - في حالات حدوث أضرار جسيمة (أو عندما يتسنى تحديد حجم التعدي). والمبدأ الذي يحدّ من اللجوء إلى العقوبة الجنائية ينبع من كون الملكية الفكرية ملكية خاصة.

وقد حدّد المشرّع إجراء خاصاً للملاحقات الجنائية بالاستناد فقط إلى شكوى الطرف المتضرر (المادتان ١٤٦(١) و ١٤٧(١) من القانون الجنائي للاتحاد الروسي). وتستنثى من ذلك (طبقاً للمواد ١٨٠ و ١٨٣ و ١٤٦(٢) و ١٤٧(٢) من القانون الجنائي للاتحاد الروسي) حالات التعدي على الحقوق المرتبطة بموضوعات الملكية الصناعية التي تم تسويقها وتتسم بأهمية اقتصادية خاصة، وحالات التعدي ذات الطابع التجاري المرتبطة أساساً بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة التي تملكها جهة معيّنة، بما في ذلك الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإجرامية، مثل المجموعات المنظمة، بهدف الاستيلاء على مبالغ كبرى أو يرتكبها فرد يستغل مركزه المهني.

ولقد لوحظ في الممارسات القضائية المعتادة أن المادة التي "يُحتكم إليها" غالباً في مجال حماية الملكية الفكرية هي المادة ١٤٦ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي (التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة). ولوحظ ارتفاع في حالات الكشف عن هذا النوع من الجرائم، منذ أن أصبحت تلك المادة سارية. ففي سنة ٢٠٠٣، ارتفع عدد الجرائم المُسجلة، بناء على تلك المادة، بأكثر من ثلاث مرات مقارنة بسنة ١٩٩٧.

ولم يصبح من المهم اليوم، فيما يخص إثبات المسؤولية الجنائية للشخص المحكوم عليه طبقاً للفقرتين (٢) و (٣) من المادة ١٤٦ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي، معرفة ما إذا كانت الجريمة قد أحدثت أضراراً جسيمة. ويكفي أن يكون الهدف من وراء الأفعال التي ارتكبها المحكوم عليه هو الاستيلاء على مبلغ كبير (أكثر من ٥٠.٠٠٠ روبل) أو مبلغ كبير جداً (أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ روبل). وقد تم استكمال المادة ١٤٦ من القانون المذكور بتضمينها أشكالاً جديدة من الجرائم. وفضلاً عن المسؤولية المترتبة على الانتفاع غير المشروع بموضوعات حق المؤلف والحقوق المجاورة، أصبحت حيازة نسخ مُزوَّرة عن مصنّفات فنية أو تسجيلات صوتية أو تخزينها أو نقلها بغرض بيعها من التعديّات الجنائية عندما ترتكب بهدف الاستيلاء على مبالغ كبرى.

ولقد تسنى، عن طريق المرسوم رقم ٤٢١ الذي أصدرته حكومة الاتحاد الروسي بتاريخ ١٢ يولييه/تموز ٢٠٠٣، إدخال تعديلات واستكمالاً على القواعد الخاصة ببيع مختلف أنواع السلع ونظام ترخيص الأنشطة المتعلقة باستنساخ (إعداد نسخ) المصنّفات السمعية البصرية والتسجيلات الصوتية على أنواع مختلفة من الدعائم. ويحظر ذلك المرسوم، اعتباراً من تاريخ صدوره، بيع نسخ المصنّفات السمعية البصرية والتسجيلات الصوتية في إطار التجارة بالتجزئة خارج الأماكن المُخصّصة لهذا الغرض، أي في البيت أو في أماكن العمل أو الدراسة أو في وسائل النقل أو في الطريق أو باستخدام ساحات البيع والأكشاك أو في أماكن أخرى. وينص المرسوم أيضاً على ضمانات أخرى لحماية حقوق أصحاب الملكية الفكرية.

وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٣، لوحظ لأول مرة في السنوات الخمس الماضية ارتفاع في حالات الكشف عن الجرائم التي حدّتها المادة ١٨٠ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي. وتم، في تلك الفترة، تسجيل ٢١٠ جرائم بموجب تلك المادة، أي ٣٢ جريمة إضافية مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٢. ومنها ٦٢ جريمة تدخل ضمن أحكام المادة ١٨٠(٣) من القانون المذكور المعتمدة مؤخراً.

ويُعتبر التغيير في نسبة جرائم الملكية الفكرية المكشوف عنها إيجابياً بشكل عام. غير أن ارتفاع المؤشرات الخاصة بتسجيل الجرائم يخفي قيمة مطلقة لا تبشّر بالخير ولا تبين بوضوح المستوى الحقيقي للجرائم المرتكبة (نظراً لطبيعتها المستترة). ويدل ذلك على افتقار المكلفين بإنفاذ القوانين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية إلى الإلمام بتلك الأشكال من الجرائم.

وما يدعم هذا الاستنتاج أيضاً هو أن تسجيل الجرائم المشمولة بالدراسة لا ينتهي دائماً بالكشف عن المذنبين وإثبات مسؤوليتهم الجنائية.

وأود أيضاً إعطاء بعض الأرقام وتقديم أمثلة عن حالات انتهت فيها المعركة ضد "القرصنة" برفع دعوى جنائية ضد مقاولين روس.

ويتضح من بيانات الإدارة المركزية التابعة لوزارة الداخلية والمعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية أن ٣٤ ٠٠٠ شركة تعرضت للتفتيش في الربع الأول من سنة ٢٠٠٣، مما أدى إلى وقف الأنشطة غير المشروعة التي كانت تضطلع بها ١٠٤ من تلك الشركات وإلى حجز منتجات مزورة بقيمة ٢٦٥,٨ مليون روبل ومعدات و مواد بقيمة ١١,٥ مليون روبل.

ففي موسكو، تم وقف الأنشطة غير المشروعة لإدارة شركة "تريادا-مولتيميديا" المحدودة المسؤولة (Triada-Multimedia)، التي كانت تنظم إنتاج مجموعات كبيرة من الأقراص المدمجة المزورة. وفي لوبنيا (الواقعة في منطقة موسكو)، تم اكتشاف معدات كانت تستخدم لصناعة أقراص مدمجة. وتم حجز ٦٠٠ ٠٠٠ قرص و ٦٥٠ ٠٠٠ تسجيل صوتي ومعدات تستخدم لتغليف المنتجات، وذلك بقيمة إجمالية قدرها مليون دولار أمريكي.

وفي القضية المذكورة، رفع مكتب المدعي العام دعوى جنائية طبقاً للمادة ١٤٦ (٢) من القانون الجنائي للاتحاد الروسي.

وفي مايو/أيار ٢٠٠٣، تم وقف الأنشطة غير المشروعة لشركة "يوفك-ستيمول" المحدودة المسؤولة (YUVK-STIMUL) التي كانت تصنع أقراصاً مدمجة مزورة، عقب دعوى جنائية رفعها مكتب المدعي العام طبقاً للمادة ١٤٦ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي.

وأسفرت عمليات البحث التي أجريت في مبنى الشركة المذكورة عن حجز ٨٠٠ قرص فيديو يحتوي على علامات تزوير و ٩٠ قالباً من قوالب الأقراص المدمجة، فضلاً عن أفلام للتصوير الفوتوغرافي ونماذج لطباعة أغلفة التسجيلات.

وسمحت عملية التحقيق في إطار الدعوى الجنائية التي رفعها مكتب المدعي العام الأقليمي لمنطقة سافيلوف في موسكو بإثبات الأنشطة غير المشروعة للشركة المحدودة المسؤولة "أستيكو سنتر" (Astiko-Center)، التي كانت تصنع أقراصاً مدمجة مزورة.

وتم العثور في مواقع الإنتاج لتلك الشركة على سلسلتين لتصنيع الأقراص المدمجة الموسيقية، وُعثر في المخازن أيضاً على ٥٠٠ ٠٠٠ وحدة من الأقراص المدمجة المزورة التسجيلات والمعدات والمواد المستهلكة. ويجري حالياً التحقيق في تلك القضية بغية اتخاذ إجراءات عملية.

وقد أصدرت المحكمة الإقليمية لمنطقة طاغان في موسكو ضد مديري شركة "ألفا كمبيوترز" (Alpha Computers) حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة قيمتها مليون روبل تدفع لشركة ميكروسوفت (Microsoft).

وتبين من التحقيق الذي أجري بشأن قضية مديري شركة "ألفا كمبيوترز" أن المتهمين كانوا يضطلعون بأنشطة تجارية غير مشروعة، فقد كانوا يقومون بإصلاح الحواسيب وتجهيزها ببرامج



مُقرصنة. وأدين المديرين طبقاً للمادة ١٤٦ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي (التعدي على حق المؤلف) وصدر حكم في حقهم بالسجن لمدة ستة أشهر ودفع غرامتين، إحداهما بقيمة مليون روبل تدفع لشركة "ميكروسوفت" والأخرى بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ روبل تدفع للدولة.

وكانت تلك المرة الأولى، حسب المعلومات الصادرة عن شركة "ميكروسوفت" بخصوص القضية المتعلقة بالشركة المحدودة "ألفا كمبيوترز"، التي تمكنت فيها "ميكروسوفت" من ضمان ألا يُحكم على الأطراف المتهمه بغرامة مالية فحسب، وإنما بعقوبة سجن أيضاً. والأغلبية الكبرى من الدعاوى المرفوعة من قبل "ميكروسوفت" كانت تستهدف، عادة، المتاجرين بالأقراص المدمجة المُقرصنة. وغالبا ما كانت العقوبات الصادرة في تلك الدعاوى عقوبات سجن غير مُنفذة أو غرامات مالية زهيدة. أما الآن وبفضل التعديلات الهامة التي أُدخلت على المادة ١٤٦ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي، فقد أصبح من اليسير جداً لتلك الشركة الاضطلاع بأنشطة في مجال مكافحة أعمال القرصنة.

### خاتمة

ينبغي الإشارة، في الختام، إلى أن هذه الدراسة لا تشمل كل التعديلات التي أُدخلت مؤخراً على التشريع الساري بشأن حماية الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي ولا تقدم سوى بعض الأمثلة عن عمليات مكافحة التزوير والقرصنة.

[إنهاء الوثيقة]